حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 370 الأربعاء 25 مايو 2022

رئيس الوزراء:

الحكومة تأمل الانتهاء من البرنامج الجديد مع صندوق النقد خلال شهرين

حابي

قال رئيس الوزراء، الدكتور مصطفى مدبولي، إن الحكومة تأمل في الانتهاء من إعداد البرنامج الجديد مع صندوق النقد الدولي في غضون شهرين.

وأشار مدبولي، خلال لقائه رؤساء اللجان النوعية بمجلس النواب مساء اليوم، إلى أن تفاوض الحكومة الآن مع صندوق النقد الدولي على برنامج جديد؛ هدفه "الإبقاء على برامج الإصلاح الاقتصادي، والتأكيد أن مصر تسير بصورة منضبطة".

ولفت لما أكده صندوق النقد الدولي أول أمس في بيان له من أن الاقتصاد العالمي يواجه "أكبر اختبار له منذ الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ودفع التضخم إلى أعلى مستوياته في عدة عقود على مستوى العالم"، بطريقة غير مسبوقة وبصورة تجعل أي حكومة على مستوى العالم، أو خبراء، غير قادرين على التنبؤ بما سيحدث على المدى القصير، وليس المتوسط.

كما أكد رئيس الوزراء، في الإطار نفسه، أن الرئيس السيسي وجه بتكليفات واضحة حيال الأزمة

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء

وباء كورونا وتأثيره على المنطقة".

وأضاف أزعور أن المطلوب حاليا هو الانتقال من المستوى الأول إلى مستوى أعلى من التحول الاقتصادي.

وأوضح أن التحدي اليوم يكمن في تأثر مصر بالصدمات الخارجية، ليس فقط على صعيد أسعار السلع المرتفعة ولكن ما نشهده في أسواق صاعدة أخرى، فيما يتعلق بالتغيرات بحركة

تتضمن أن نضع سيناريوهات محددة للفترة المقبلة؛ لتقليل حدتها وآثارها السلبية علينا.

وأشار إلى أن هذه السيناريوهات تشمل "سيناريو متشائم"، و"سيناريو متفائل"، و"السيناريو الواقعي"، وقد وضعنا مستهدفات واضحة للتحرك من خلالها.

وأكد رئيس الوزراء أن العالم كله تعلم من هذه الأزمة دروسا مستفادة، ولذا سنحرص في الفترة القادمة على تمكين القطاع الخاص، من خلال حوافز أكثر تم إعلان العديد منها، وانتهينا من إجراءات تنفيذية في هذا الاطار

سيتم إعلانها قريبا في صورة قرارات أو مشروعات قوانين، نتشاور فيها مع مجلس النواب.

وأكد مدبولي أن هدف الحكومة أنه إذا كانت نسبة مشاركة القطاع الخاص اليوم في الاستثمارات 30%، فإننا نسعى لتصبح النسبة 65%، ومصر نظرا لظروفها بعد ثورتين، كان عليها التزامات هائلة، ثم بدأنا برنامج الإصلاح الاقتصادي، وكان من الظلم تحميل القطاع الخاص وحده خلال الفترة الماضية هذه المسؤولية والدور، فاضطرت الدولة حينها أن تنفذ الاستثمارات العامة.

تمهيدا لطرحها للحوار المجتمعي

الحكومة تراجع المسودة النهائية لوثيقة ملكية الدولة

حابي

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا أمس؛ لمراجعة مسودة "وثيقة سياسة ملكية الدولة".

وأكد رئيس الوزراء أن هذا الاجتماع يهدف إلى مراجعة المسودة النهائية لوثيقة سياسة ملكية الدولة، التي ستعرض على مجلس الوزراء في صورتها النهائية، ثم سيتم طرحها للحوار المجتمعي.

وأعلن الدكتور مصطفى مدبولي عن تنظيم ورشة عمل بحضور عدد من الخبراء والمتخصصين ورجال الإقتصاد، ورجال الأعمال والمستثمرين، تعرض فيه الوثيقة، وتكون بمثابة تدشين للحوار المجتمعي حول مضامين هذه الوثيقة المهمة.

وأشار إلى أن الحوار المجتمعي سيستمر 3 أشهر، مشددا: "نحن كحكومة مستعدون لسماع كل الآراء والتوجهات لأن هدفنا واحد هو مصلحة وطننا ودفع الاقتصاد".

ولفت رئيس الوزراء إلى أن الوثيقة من الأصل لم تنفرد الحكومة بإعدادها، ولكن تمت الاستعانة بعدد من الخبراء، بمشاركة مسئولين حكوميين، وتمت دراسة حالة لعدد كبير من الدول.

وخلال الاجتماع، عرض أسامة الجوهري، مساعد رئيس مجلس الوزراء، أبرز ملامح "وثيقة سياسة ملكية الدولة" والتي من شأنها أن تحدث "أثرا إيجابيا متوقعا يتمثل في كونها رسالة اطمئنان للمستثمر المحلي، وعنصر جذب للاستثمار الأجنبي، كما تسهم في تعزيز ثقة المؤسسات الدولية".

وفي هذا الإطار، أشار الجوهري إلى وضع صورة متكاملة لتواجد الدولة بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية خلال السنوات الثلاث المقبلة، بما يسهم في تعزيز تمكين القطاع الخاص، كما استعرض الاجتماع الملاحظات التي أبداها عدد من الوزارات والجهات المعنية، حول المسودة، وما تم التوافق بشأنه بعد المناقشات.

وشهد تأكيد إضافة ملاحظات جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بشأن "الحياد التنافسي" ضمن الوثيقة.

حضر الاجتماع: الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وهشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام، ونيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، والمهندس رأفت هندي، نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لشئون البنية التحتية، والدكتور محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية.

كانت بوابة حابي جورنال قد انفردت بنشر نسخة أولية من وثيقة سياسة ملكية الدولة، صدرت في مارس الماضي وجرت وستجري عليها تعديلات جوهرية، بناء على توجه الدولة للتركيز على دورها الرئيسي في الرقابة والتنظيم وليس المستثمر والمالك.

ردا على سؤال حابي

صندوق النقد: نجري مناقشات فنية مع مصر حول الأولويات

حابي

قال جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي ، أن الصندوق في مرحلة المناقشات الفنية مع مصر حاليا، حول الأولويات في المستقبل من حيث استقرار الوضع وخفض مواطن الضعف أمام الصدمات الخارجية، وكذلك الحفاظ على الزخم الذي ساعد في تحقيق الاقتصاد المصري لمعدلات نمو تزيد عن 5%.

وأضاف أزعور "هذا يتطلب تحديث دور الدولة، ويتطلب أيضا تحديث المؤسسات المملوكة للدولة وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري ليكون مصدرا بصورة أكبر، ومعالجة الوضع كما هو مطلوب"

جاء ذلك ردا على سؤال بوابة حابي جورنال حول تطورات مفاوضات برنامج التمويل الجديد مع مصر، خلال حلقة النقاش الافتراضية التي عقدت صباح أمس، حول تأثير الحرب في أوكرانيا على اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالشراكة مع مركز دبي المالي.

وقال أزعور " الإصلاح الاقتصادي يمثل مسيرة مستمرة وليست سباق، ومصر استطاعت خلال السنوات الخمسة الماضية أن تنفذ إصلاحات مهمة، ليس فقط على صعيد خفض مستوى التضخم ولكن أيضا تجاه توسيع إطار شبكة الحماية الاجتماعية وتطويرها، كما استطاعت تحقيق نموا كبيرا بين 5 و 5.30٪ رغم تداعيات

جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي

جهاد أزعور: يجب التحكم في التضخم وإبقاءه تحت السيطرة.. ونظام صرف يقدم بعض الوقاية ضد الصدمات الخارجية

تدفق رؤوس الأموال والسياسة النقدية والتضييق المالي، ووفرة رؤوس الأموال وأسعار الفائدة.

وفيما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية، قال أزعور "بالنسبة للسياسة النقدية التي تعتمد على البيانات، يجب التحكم في التضخم وإبقاءه تحت السيطرة، كما يجب أن يكون هناك نظام لسعر الصرف يقدم بعض الوقاية ضد الصدمات الخارجية".

وأكد على أهمية القيام بالتحول للسماح للقطاع الخاص بالنمو، ليس فقط على مستوى الحجم ولكن على مستوى العمق أيضا من خلال الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والشركات الناشئة، وليس فقط المشاريع الطارئة أو قصيرة الأمد.

وأشار إلى أن صندوق النقد الدولي ومصر يعملان سويا منذ عام 2016 على برنامجين ناجحين، الأول ساعد في التحول والثاني ساعد في مواجهة مصر لجائحة كوفيد 19.

وقال "نحن الان في مناقشات فنية لنتحدث عن الأولويات في المستقبل من حيث استقرار الوضع وخفض مواطن الضعف أمام الصدمات الخارجية، وكذلك المحافظة على الزخم الذي ساعد في تحقيق معدلات نمو تزيد عن 5%، وهذا يتطلب تحديث دور الدولة، ويتطلب أيضا تحديث المؤسسات المملوكة للدولة وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري ليكون مصدرا بصورة أكبر، ومعالجة الأمر كما هو مطلوب".

وشارك في حلقة النقاش الافتراضية كل من مروان المعشر نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، وعلياء مبيض كبيرة الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان بمصرف جيفريز إنترناشونال، وعارف حسين كبير الاقتصاديين ببرنامج الأغذية العالمي، وناصر السعيدي مؤسس ورئيس شركة ناصر السعيدي وشركاه.

100 ألف جنيه الحد الأدنى للشراء

البنك التجاري الدولي يطرح شهادتين 3 سنوات بعائد 13.5% و4 سنوات 14%

حابي

كشف البنك التجاري الدولي CIB ، عن طرح شهادتي ادخار جديدتين -pre mium، بآجال 3 و4 سنوات، بسعر عائد ثابت مرتفع يصرف شهريا، وبحد أدنى للشراء 100 ألف جنيه.

وأوضح البنك التجاري الدولي ، على موقعه الإلكتروني، أن سعر عائد شهادة بريميوم أجل 3 سنوات يبلغ 13.5% عائد سنوي يصرف شهريا، أما شهادة بريميوم 4 سنوات يبلغ العائد عليها 14% ويصرف شهريا أيضا.

يأتي ذلك بعد رفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة الأساسية بواقع 200 نقطة أساس قبل أيام قليلة، لتصل إلى 11.25% على الإيداع، و12.25% على الإقراض لليلة واحدة.

وتطرح البنوك الحكومية الأهلي ومصر شهادات ادخار أجل عام واحد بسعر فائدة 18% يصرف شهريا منذ شهر مارس الماضي بالتزامن مع حركة تصحيحية لسوق الصرف بمصر في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

12% ارتفاعا بالإيرادات المجمعة و27% نموا بالأرباح

مبيعات طلعت مصطفى العقارية تقفز 55% إلى 5.4 مليار جنيه بالربع الأول

رنا ممدوح

حققت مجموعة طلعت مصطفى القابضة ، مبيعات عقارية بلغت 5.37 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري مقابل 3.46 مليار جنيه بالفترة المقارنة مسجلة نموا بنسبة 55%.

وبلغ رصيد المبيعات الفعلية والغير مسلمة وفقا لبيان المجموعة المرسل إلى البورصة المصرية أمس الثلاثاء، 65 مليار جنيه خلال الفترة يناير – مارس 2022 مقابل 51.1 مليار جنيه بالفترة المناظرة.

وأوضحت طلعت مصطفى أن ذلك الرصيد ناتج عن الاستمرار في تطوير الاستراتيجية البيعية للمجموعة، مما يوفر نظرة واضحة حول التدفقات النقدية والأرباح المستقبلية.

وبلغت الإيرادات الإجمالية المحققة للمجموعة خلال الربع الأول من العام الجاري حوالي 3.02 مليار جنيه مقابل 2.7 مليار جنيه بالربع المقارن العام الماضي محققا 12% ارتفاعا.

وسجل صافي الربح المجمع بعد الضرائب 554 مليون جنيه خلال الفترة يناير – مارس 2022 مقابل 435 مليون جنيه بالفترة المناظرة مسجلة نمو بنسبة 27%.

وعلى صعيد الأعمال المستقلة حققت مجموعة طلعت مصطفى صافي ربح بقيمة 131 مليون جنيه خلال نفس الفترة مقابل 70 مليون جنيه بالفترة المماثلة العام الماضي.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- لمار القابضة تبيع كامل حصتها في مينا للاستثمار مقابل 10.5 مليون جنيه
- المالية: جاري الإعداد للإصدار الأول للصكوك.. ونتوقع الطرح نهاية يونيو
- حيه بي مورجان: 10% من الأسواق الناشئة المصنفة عالية المخاطر تواجه أزمات ديون
- مصادر لرويترز: ولي العهد السعودي يخطط لجولة دولية قريبة تشمل مصر
- بنكا الأهلي ومصر يعلنان إطلاق مشروع وصال العقاري على طريق السويس